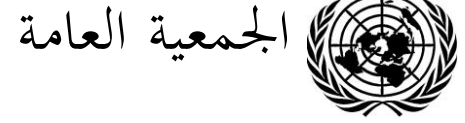


Distr.: General
29 August 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات
حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من
المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار***

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يقدم تقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧٠. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات في مجال حقوق الإنسان في ميانمار ويحدد المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها من أجل تحقيق المزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان في البلد.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

** A/71/150.

*** لم يقدم هذا التقرير في موعده المحدد بانتظار القيام بالبعثة القطرية إلى ميانمار (٢٠ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ٢٠١٦).



الرجاء إعادة استعمال الورق

041016 041016 16-14905 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣١ وقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧٠، وهو يغطي التطورات المستجدة في ميانمار منذ أن قدمت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، تقريرها السابق إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٦ (A/HRC/31/71). ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة التي قدمتها المقررة الخاصة، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية التي حُدّدت لأول مرة في عام ٢٠١٦ من عمل الحكومة وللجنة المقبلة.

٢ - وقامت المقررة الخاصة بزيارتها الرسمية الرابعة إلى ميانمار في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتمثّل هدفها في إجراء تقييم شامل وموضوعي ومتوازن لحالة حقوق الإنسان منذ تشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس ٢٠١٦. وتعرب المقررة الخاصة عن شكرها للحكومة على تعاونها المستمر مع ولايتها. وخلال الزيارة التي امتدت ١٢ يوماً، سافرت المقررة الخاصة إلى ولايات كاشين وراخين وشان، بالإضافة إلى يانغون وناي ببي تاو. وتناولت مجموعة من مسائل حقوق الإنسان في اجتماعات عقدت مع برلمان الاتحاد ووزراء الدولة وعدد آخر من أصحاب المصلحة، من بينهم برلمانيون وقيادات سياسية ودينية ومجتمعية، وممثلون للمجتمع المدني، وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء في المجتمع الدولي^(١)، رحبت خلالها بالتبادل الصادق للآراء والتقييم الصريح للتحديات المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانياً - السعي إلى تعزيز حقوق الإنسان في ديمقراطية فنية

٣ - رحبت المقررة الخاصة بإجراء الانتخابات العامة في ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ باعتبارها "صفحة جديدة في تاريخ البلد"^(٢). وفي انتخابات مجلس الشيوخ التابع لبرلمان الاتحاد، فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بـ ١٣٥ مقعداً، وفاز حزب الاتحاد والتضامن والتنمية بـ ١١ مقعداً وفازت أحزاب أخرى بـ ٢٢ مقعداً. وفي مجلس النواب، فازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بـ ٢٥٥ مقعداً، وفاز حزب الاتحاد

(١) انظر المرفق لبيان نهاية المهمة الصادر عن المقررة الخاصة للاطلاع على قائمة اجتماعاتها
(www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20224&LangID=E)

(٢) انظر (www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16758&LangID=E)

والتضامن والتنمية بـ ٣٠ مقعدا وفازت أحزاب أخرى بـ ٣٨ مقعدا. وأجلت الانتخابات في نحو ٦٠٠ مجموعة قروية (أكثر من العدد المقابل في انتخابات عام ٢٠١٠) بسبب الشواغل الأمنية.

٤ - وعلى الرغم من المناخ السلمي عموما الذي ساد الانتخابات والفترة الانتقالية التي أعقبها، لاحظت المقررة الخاصة أن الشواغل في الفترة السابقة للانتخابات، وهي حرمان مئات الآلاف من الأشخاص من المشاركة، بمن فيهم أفراد الأقليات، وإقصاء العديد من المرشحين المسلمين، إضافة إلى القيود المفروضة على ممارسة الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، تمثل أعراضا لتحديات أوسع نطاقا في مجال حقوق الإنسان تتطلب اهتماما عاجلا.

٥ - وأعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، مع تنصيب هتين كياو رئيسا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦. وحُدِّدَت في خطاب تنصيبه أهداف تحقيق المصالحة الوطنية، وإحلال السلام الداخلي، ووضع دستور لاتحاد فيدرالي ديمقراطي، وتحسين مستويات المعيشة باعتبارها أولويات الحكومة الجديدة.

٦ - وأعطيت أونغ سان سو كيي، وهي المرأة الوحيدة في الحكومة، أربع حقائب وزارية في البداية: الخارجية، ومكتب الرئيس، والتعليم، والطاقة والكهرباء. وأعيد لاحقا إسناد الحقيقتين الأخيرتين. وعيّنت أونغ سان سو كيي أيضا بصفة "مستشارة دولة"، مفوضة بالاتصال بالوزارات والإدارات والمنظمات والرابطات والأفراد بصفة رسمية. وظلت ثلاث وزارات، هي الداخلية والدفاع والشؤون الحدودية، تحت السيطرة العسكرية.

٧ - وعندما تقلد وزراء مختلفون للاتحاد مناصبهم في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، أعلنوا خططا مددها ١٠٠ يوم، على الرغم من أن الحكومة لا تزال تفتقر إلى خطة شاملة تضم جميع الوزارات. وترحب المقررة الخاصة بأن هذه الخطط متوائمة بشكل عام، في العديد من الجوانب، مع المجالات ذات الأولوية المحددة في تقريرها السابق (A/HRC/31/71). غير أنها تلاحظ أن العديد من الخطط لم يحظ بتغطية إعلامية جيدة وأن معظمها وضع من دون مشاورة عامة تذكر. وإذ تتطلع إلى وضع خطة حكومية خمسية أطول أجلا، فهي تعتقد أن زيادة إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، أمر هام، لا سيما في تحديد الأولويات وفي وضع البرامج ذات الصلة وتنفيذها.

٨ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن توطيد الديمقراطية وإرساء ثقافة احترام حقوق الإنسان يشكلان مهمة معقدة تتطلب إرادة سياسية. ويتسم الاستثمار المتواصل في تعزيز أداء

مؤسسات الدولة ونزاهتها ومساءلتها بالحيوية. ويجب أن تستند هذه العملية إلى مبادئ حقوق الإنسان لضمان حوكمة تتسم بالمزيد من الشفافية والشمولية والمشاركة والمساءلة.

٩ - ورأت المقررة الخاصة أملا في ما لمستته من فهم متنام لهذا الدور والتزام كبير بمواصلة الإصلاح لدى محاورها الحكوميين. غير أنها لاحظت التوترات بين قيادة مدنية جديدة وبيروقراطية موروثية من الأنظمة العسكرية السابقة، التي أفضت في كثير من الأحيان إلى ازدواجية في السياسات والنهج المعتمدة. ولاحظت أيضا التحديات المتمثلة في السعي إلى تعزيز الحوكمة الديمقراطية ضمن إطار مؤسسي يعرقل إنشاء الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وسيتطلب حل هذه التحديات إيلاء الأولوية على نحو مستمر لإجراء إصلاحات إضافية وإدخال المزيد من التغييرات في السلوك والعقلية.

١٠ - ويضطلع البرلمان بدور مركزي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي ثاني برلمان لمانمار منذ نهاية الحكم العسكري، تحوز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على أغلبية المقاعد، على الرغم من أن الممثلين العسكريين لا يزالون يحوزون على كتلة من ٢٥ في المائة من المقاعد. ويمثل رئيسا ونائبا رئيسي مجلسي البرلمان الجدد، الذين أعلن عن تعيينهم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وحزب الاتحاد والتضامن والتنمية وحزب أركان الوطني. وعلى الرغم من أن عدد النساء المنتخبات زاد عن عددهن في انتخابات عام ٢٠١٠، فهن لا يشكلن إلا ١٣ في المائة فقط من البرلمانين. ويضم البرلمان الحالي أيضا أكثر من ١٠٠ من السجناء السياسيين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

١١ - وفي أول دورة للبرلمان، امتدت من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، ناقش أعضاء البرلمان طائفة من مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك مصادرة الأراضي، وتدريس لغات الأقليات الإثنية في المدارس، والنزاع المسلح المستمر في أجزاء من البلد، والحالة في ولاية راخين. وشكّلت لجان، بما في ذلك لجان معنية بحقوق المرأة والطفل وتطوير التعليم. وبدأ البرلمان أيضا باستعراض القوانين التي تحد من الحريات الأساسية وتتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعقدت الدورة البرلمانية الثانية في ٢٥ تموز/يوليه.

١٢ - ورأت المقررة الخاصة أن ثمة حاجة واضحة إلى تعزيز قدرة وأداء هذه المؤسسة الفتية وأعضائها الجدد، وأعربت عن ترحيبها بالفهم الذي وجدته لدى البرلمانين الذين التقت بهم لأهمية مهمة الضبط والموازنة التي يتولونها تجاه السلطة التنفيذية. ورحبت أيضا بالتقييم الصريح للتحديات، من قبيل كتلة الـ ٢٥ في المائة من المقاعد البرلمانية المخصصة للممثلين العسكريين، والافتقار إلى أمانة مهنية مستقلة (حيث يقدم الدعم حاليا من الإدارة العامة

للسؤون الإدارية الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية). ولضمان ثقافة برلمانية تعمل بصورة جيدة، يجب صون استقلال البرلمان وينبغي أن يكون البرلمان قادرين على ممارسة الحق في حرية الكلام عند أداء مهامهم.

١٣ - وواصلت المقررة الخاصة المتابعة الحثيثة للتطورات المتعلقة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، في ضوء ولايتها الهامة. وواصلت اللجنة أنشطتها الترويجية والتوعوية، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل بشأن حقوق الأقليات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وواصلت اللجنة أيضا زيارتها إلى السجون وتناولت في الآونة الأخيرة مسائل متعلقة بحقوق العمال، والإخلاء القسري للغاصبين، والقتل العمد المزعوم لشخصين على يد ضابط عسكري في ولاية مون، والادعاء باغتصاب وقتل معلمتين من جماعة الكاشين على يد أعضاء في التامداو (القوات المسلحة لميانمار) في ولاية شان الشمالية.

١٤ - ومنحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المركز "باء" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأثارت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد شواغل بشأن عملية الاختيار والتعيين التي تتبعها اللجنة الوطنية، واستقلالها المالي وعدم تمثيل المرأة فيها^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، حثت اللجنة الفرعية اللجنة الوطنية على "تفسير ولايتها بطريقة عامة ومنفتحة وهادفة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك حقوق الروهنجيا والأقليات الأخرى".

١٥ - وتشجع المقررة الخاصة على التنفيذ الكامل لهذه التوصيات من أجل زيادة امتثال المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وهي تحث اللجنة على أن تعمل بصفة مدافع مستقل وموضوعي عن حقوق الإنسان وألا تتجنب المسائل التي تعتبر حساسة للحكومة.

ألف - كفالة قدر أكبر من الاحترام لسيادة القانون

١٦ - ترحب المقررة الخاصة بالأولوية التي توليها الحكومة لتوطيد سيادة القانون باعتبارها الأساس لأي ديمقراطية فاعلة، ولتعزيز المؤسسات القانونية والقضائية. ومن الأمور الأساسية في

(٣) انظر <http://nhri.ohchr.org/EN/AboutUs/ICCAccreditation/Documents/SCA%20FINAL%20REPORT%20-%20NOVEMBER%202015-English.pdf>، الفرع ٢-٣.

هذه العملية مواصلة إصلاح التشريعات، التي سبق أن حددها المقررون الخاصون المتعاقبون، والتي تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحد من التمتع الكامل بحقوق الإنسان^(٤).

١٧ - وفي هذا الصدد، لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء القوانين الأربعة المتعلقة بمسائل العرق والديانة التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، وتدعو مرة أخرى إلى إلغائها. وقد أبرزت هي وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مرارا الأثر التمييزي لتلك القوانين، لا سيما في الأقليات والنساء، وعدم تقييد القوانين بالتزامات ميانمار في مجال حقوق الإنسان. ومن المهم للغاية أيضا مواصلة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ مع المعايير الدولية، لا سيما عن طريق تنقيح الأحكام التمييزية التي تنص على منح الجنسية على أساس الأصل الإثني أو العرقي.

١٨ - ونظرا لأن العلاقات الدقيقة بين الفئات المعنية الرئيسية لا تزال في طور الصياغة، تدرك المقررة الخاصة أن المناقشات المتعلقة بالإصلاح الدستوري تتسم بالحساسية من الناحية السياسية. غير أنها تعتقد أن مواصلة الانتقال الديمقراطي وإعمال سيادة القانون في ميانمار تتطلب إجراء تعديل لدستور عام ٢٠٠٨. ويتعين مواصلة المداولات بشأن هذه المسألة الهامة، خاصة داخل البرلمان وفي أوساط الجمهور.

١٩ - وترحب المقررة الخاصة بالتقدم المحرز بشأن توصيات اللجنة البرلمانية للشؤون القانونية وتقييم الحالات الخاصة بتعديل ١٤٢ قانونا. وهي تلاحظ بوجه خاص إلغاء قانون حماية الدولة في أيار/مايو ٢٠١٦. وتلاحظ أيضا التحسينات الكبيرة المدخلة على قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام ٢٠١١، بما في ذلك إلغاء شرط الحصول على إذن مسبق قبل تنظيم مظاهرة عامة. وفي السياق الحالي، لا يلزم سوى تقديم إشعار بالنية على الاحتجاج قبل ٤٨ ساعة. غير أنه لا يزال هناك عدد من أوجه القصور؛ لا سيما الإبقاء على العقوبات الجنائية، بما في ذلك الحبس، على عدم تقديم إشعار مسبق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يعترف بالتجمعات العفوية وهي غير معفاة من شرط الإشعار المسبق^(٥). وعلاوة على ذلك، يقي القانون على أحكام مرهقة بدون مبرر، حيث يشترط أن تُقدّم مسبقا معلومات عن المتكلمين وجدول الأعمال والشعارات التي يُعتمز أن تستخدم أثناء المظاهرة. ويؤمل في التمكن من معالجة أوجه القصور هذه قبل أن يعدّل القانون رسميا^(٦). وبالمثل، تأمل المقررة الخاصة في أن التعديلات التي ستدخل على قانون إدارة الأحياء أو مجموعات

(٤) انظر A/HRC/31/71، المرفق.

(٥) ، A/HRC/20/27 الفقرتان ٢٨ و ٢٩.

(٦) A/69/398، الفقرة ٢٧.

القرى لعام ٢٠١٢، المعروض حاليا على البرلمان، ستزيل شرط تسجيل الضيوف الذين يعتزمون المبيت وستلغي العقوبات الجنائية على حالات الإخلال بالقانون، بالصيغة المقترحة أصلا.

٢٠ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن مشروع قانون الطفل ومشروع قانون منع العنف ضد المرأة لا يزالان قيد النظر أمام مكتب المدعي العام. وهي ترحب بالمشاركة الواسعة النطاق مع المجتمع المدني في وضعهما، لكنها تلاحظ أن المشروعين قد يخضعان للمزيد من التنقيح. وهي بالتالي تجدد دعوتها إلى الإبقاء على أحكام محددة من شأنها زيادة امتثال ميانمار لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل هاتان الاتفاقيتان أحكاما بشأن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وبشأن السن الدنيا للمسؤولية الجنائية في مشروع قانون الطفل. وينبغي أن يتضمن مشروع قانون منع العنف ضد المرأة تعريفا شاملا للاغتصاب وأحكاما ضد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي التي يرتكبها أفراد عسكريون وأفراد شرطة وأفراد نظاميون في أوقات النزاع. وينبغي أن يتناول القانون أيضا جميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي والاغتصاب الزوجي، وأن ينص على عقوبات جنائية ملائمة، بما في ذلك عقوبات ضد العسكريين^(٧).

٢١ - ويعني وجود حكومة وبرلمان جديدين مدعومين بولاية قوية أن الوقت مناسب لأن تعيّر ميانمار تشريعاتها وتضع برنامج إصلاح تشريعي شامل يضمن امتثال المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويوفر حماية حقوق الإنسان.

٢٢ - وكما أبرز من قبل، ستظل العملية التشريعية الحالية مبهمة دون إجراء مشاورات عامة منهجية بشأن مشاريع القوانين. والتحسينات لازمة، بما في ذلك وضع جداول زمنية واضحة لاستعراض مشاريع القوانين وإجراءات التشاور من أجل ضمان الشفافية ومشاركة المجتمع المدني والجمهور على نحو ملائم. وينبغي أيضا إنشاء آلية تدقيق لضمان أن تمتثل جميع مشاريع التشريعات المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

باء - تعزيز المؤسسات القضائية

٢٣ - لا بد من سلطة قضائية مستقلة وحسنة الأداء من أجل إعمال سيادة القانون. وفي الوقت الراهن، لا تزال المؤسسات القضائية مقيدة بالتحديات المتعلقة بالموارد والقدرات

(٧) CEDAW/C/MMR/CO/4-5، الفقرة ٢٧.

وهي تواجه شواغل مستمرة بشأن الفساد المستشري^(٨) وانعدام الاستقلالية والنزاهة. ويكفل دستور عام ٢٠٠٨ مبدأي فصل السلطات (المادة ١١) واستقلالية القضاء (المادة ١٩)، اللذين يقوّضان بسيطرة ونفوذ السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، ولا سيما في القضايا الحساسة سياسياً^(٩).

٢٤ - ويعرقل النفوذ السياسي والعسكري أيضا قدرة المحامين على ممارسة مهنتهم بصورة فعالة. ولا يزال المحامون، وبخاصة أولئك الذين يعملون في قضايا حساسة سياسياً، يواجهون التهديدات والأعمال الانتقامية، بما في ذلك التخويف والعقوبات القانونية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وجه رئيس المحكمة إلى حين خين كياو، وهو محامي دفاع يمثل المحتجين الطلاب في بلدة ليتبادان، اتهاماً بموجب المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات (إهانة أو مقاطعة موظف حكومة بشكل متعمد في الإجراءات القضائية). وتوصي المقررة الخاصة بالتالي بمواصلة إصلاح مجلس نقابة المحامين لضمان أن تتولى محكمة مستقلة ونزيهة الشكاوى المقدمة ضد المحامين فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية وعدالة الإجراءات^(١٠). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إصلاح قوانين إهانة المحكمة لضمان عدم إفساح المجال لمعاقبة المحامين على ارتباطهم بقضايا حساسة سياسياً.

٢٥ - وتشجع المقررة الخاصة على اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز النظام القضائي، مثل التدابير الرامية إلى إصلاح التعيينات القضائية تمثيلاً مع المادة ١٠ من المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية؛ وإنشاء لجنة للتعينات القضائية؛ وإنشاء هيئة مستقلة متخصصة للتحقيق في ادعاءات الفساد القضائي؛ وتحسين التعليم والتدريب المستمرين لأعضاء السلطة القضائية.

(٨) انظر International Bar Association's Human Rights Institute, *The Rule of Law in Myanmar: Challenges and Prospects* (London, 2012) ([http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?Article Uid=c68828b3-9c10-48a7-a1c7-f5d394b63cc9#](http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?Article%20Uid=c68828b3-9c10-48a7-a1c7-f5d394b63cc9#)) and International Commission of Jurists, *Right to Counsel: The Independence of Lawyers in Myanmar* (Geneva, 2013).

(٩) International Commission of Jurists, "Re: Implementable Action Plans from the ICJ to the new Parliament & Government", 3 May 2016 ([http://www.icj.org/wp-content/uploads/2016/06/ Myanmar-Recommendation-to-NLD-Gvt-Advocacy-Analysis-Brief-2016-ENG.pdf](http://www.icj.org/wp-content/uploads/2016/06/Myanmar-Recommendation-to-NLD-Gvt-Advocacy-Analysis-Brief-2016-ENG.pdf)).

(١٠) المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين، المادة ٢٨ (www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RoleOfLawyers.aspx).

جيم - الإفراج عن السجناء السياسيين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم

٢٦ - في نيسان/أبريل ٢٠١٦، تعهدت مستشارة الدولة بالعمل من أجل الإفراج عن السجناء السياسيين والناشطين السياسيين والطلاب الذين يواجهون المحاكمة في قضايا مرتبطة بالسياسة^(١١). وفي ٨ نيسان/أبريل، في الأيام الأولى لتولي الحكومة مقاليد الأمور، أفرج عن حوالي ١١٣ من السجناء السياسيين، منهم ٦٩ طالبا كانوا قد اعتقلوا لعلاقتهم باحتجاجات ليتبادان ضد قانون التعليم الوطني في آذار/مارس ٢٠١٥. ورحبت المقررة الخاصة علنا بهذا الإفراج^(١٢). وأفرج عن ٨٣ من السجناء السياسيين الآخرين في ١٧ نيسان/أبريل، كان منهم مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان ونشطاء بارزون في مجال الحقوق في الأراضي وفي المجتمعات المحلية سبق أن أثارَت المقررة الخاصة حالاتهم. ومُنح المفرج عنهم العفو أو أسقطت التهم الموجهة إليهم.

٢٧ - وفي الأمر الرئاسي ٢٠١٦/٣٣ (١٦ نيسان/أبريل)، ذكر أن عمليات الإفراج كانت ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية^(١٣). وصرّح الرئيس هتين كياو أيضا بأن جهودا متواصلة ستبذل في المستقبل لمنع حبس الأشخاص الذين يتصرفون بشكل قانوني لأسباب سياسية أو لما يملية عليهم ضميرهم^(١٤).

٢٨ - ويبين استمرار احتجاز السجناء السياسيين بوضوح أن الانتقال الديمقراطي ليس كاملا. وتكرر المقررة الخاصة من ثم التأكيد على ضرورة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين على سبيل الأولوية. وفي ضوء التباينات في أعداد السجناء السياسيين المتبقين، يلزم إجراء استعراض شامل لجميع الحالات، استنادا إلى مشاورات واسعة وعمامة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أيضا وضع تعريف رسمي لمصطلح "السجين السياسي"

(١١) Myanmar, President's Office, "State Counsellor Daw Aung San Suu Kyi to strive for the granting of presidential pardon to political prisoners, activists, students", 11 April 2016 (<http://www.president-office.gov.mm/en/?q=briefing-room/news/2016/04/11/id-6238>)

(١٢) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Release of political prisoners in Myanmar hailed by UN expert", 12 April 2016 (<http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=19811&LangID=E>)

(١٣) "Presidential pardon given to 83 prisoners on Myanmar New Year Day of ME 1378", *The Global New Light of Myanmar*, 17 April 2016 (<http://www.burmalibrary.org/docs22/17-4-2016.pdf>)

(١٤) Myanmar, President's Office, "New year message sent by President U Htin Kyaw to the people on the Myanmar New Year Day", 17 April 2016 (<http://www.president-office.gov.mm/en/?q=briefing-room/news/2016/04/17/id-6254>)

بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، والسجناء السياسيون السابقون، وممثلو وزارة الداخلية والوزارات الأخرى ذات الصلة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والبرلمانيون.

٢٩ - وتكرر المقررة الخاصة التأكيد على أن السجناء السياسيين السابقين ينبغي ألا يخضعوا للقيود التي تعوق إعادة إدماجهم في المجتمع. وقد حصلت أغلبية السجناء السياسيين المفرج عنهم على تخفيف، بقرار رئاسي، للأحكام الصادرة بحقهم بموجب المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية، الذي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة لإعادة الأفراد إلى السجن إذا لم يستوف أحد شروط الإفراج عنهم. ويصنف العديد من السجناء السياسيين المفرج عنهم أيضا بوصفهم مجرمين سابقين وهم يواجهون قيودا عند محاولة الحصول على جوازات سفر وتراخيص العمل المهني أو التسجيل في التعليم الجامعي الرسمي. وعلاوة على ذلك، يتسم الدعم والتعويض المتاحان بأنهما غير كافيين. وينبغي أن يقدم للسجناء السياسيين المفرج عنهم، لا سيما أولئك الذين تعرضوا لسوء المعاملة أو لفتترات مطولة من الحبس الانفرادي، ما يلزم من الدعم الطبي والنفسي.

دال - تعزيز الحيز الديمقراطي

٣٠ - كما ذكرت المقررة الخاصة مرارا وتكرارا، يشكل التمتع بالحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع ركيزة أساسية للديمقراطية في ميانمار. ولئن كان الكثير من الناس يأمل في رفع القيود المستمرة المفروضة على هذه الحقوق بصورة كاملة قريبا، تمثل الحوادث الأخيرة علامات مقلقة على أن هذه الاتجاهات مستمرة.

٣١ - وأبرز تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا أن القوانين البالية التي تقيد حرية التعبير لا تزال تستخدم بصورة انتقائية لإسكات وسائل الإعلام والمجتمع المدني^(١٥)، لا سيما في الحالات المتعلقة بالمسائل التي تعتبر حساسة سياسيا أو قريبة جدا من مصالح الفئات القوية، من قبيل الجيش. ومن الأمثلة التوضيحية، تلاحظ المقررة الخاصة الحظر الذي فرض مؤخرا على فيلم اعتبر تهديدا للوحدة العرقية ورفض منح الإذن في عقد مؤتمر صحفي بشأن تقرير للمجتمع المدني يدعى فيه ارتكاب انتهاكات خطيرة على يد الجيش. وتلاحظ أيضا الدعوى التي رفعها الجيش ضد أحد المنافذ الإخبارية بسبب تغطية بيان أدلى به رئيس البرلمان السابق

(١٥) انظر، United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and International Media Support, *Assessment of Media Development in Myanmar* (Bangkok and Copenhagen, 2016) [. \(https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2016/06/Myanmar-MDI-report-June-2016.pdf\)](https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2016/06/Myanmar-MDI-report-June-2016.pdf)

والجنرال المتقاعد شوي مان، وحث فيه خريجي أكاديمية خدمات الدفاع على العمل مع الحكومة الجديدة. وقد أسقطت الدعوى بعد اعتذار علي قدمه المنفذ الإخباري.

٣٢ - وترحب المقررة الخاصة بالإفراج مؤخرا عن أفراد مدانين بموجب أحكام تشهير مختلفة، بمن فيهم تشاو ساندي تون، وباتريك خوم جالي، وزاو ميو نيونت، وماونغ ساونغا، لكنها تلاحظ أن اعتقالات ومحاكمات الصحفيين وغيرهم مستمرة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أتهم هلا فون (كيات فاجي). بموجب المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات والمادة ٥٠٥ (ب) من قانون العقوبات لإعادة نشره منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يُعتبر أنها تنطوي على نقد للجيش والرئيس السابق. وفي تموز/يوليه، حكم على إعلاميين من مجلة "The Ladies Journal" بالحبس لمدة ستة أشهر أو بدفع غرامة قدرها ٢٠.٠٠٠ كيات بسبب نشر تقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يدعى فيه أن ضابطا عسكريا متقاعدا كان ضالعا في عمليات مصادرة الأراضي.

٣٣ - وتتواصل التهديدات والهجمات ضد الصحفيين، من دون مساءلة تذكر للجنة في كثير من الأحيان. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، على سبيل المثال، وقع انفجار في منزل رئيس تحرير وكالة روت للتحقيقات (مقرها في ولاية راخين). وجاء الهجوم بعد أشهر من التهديدات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. ولا يزال الجناة طليقين. وفي آذار/مارس أيضا، أغلق تحقيق الشرطة في القتل العمد المزعوم للمندوب الصحفي كو بار غيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على الرغم من القضية كانت لا تزال دون حل.

٣٤ - وتكرر المقررة الخاصة التأكيد على أن حرية التعبير واستقلال الصحافة يشكلان عنصرين أساسيين من عناصر المجتمع الديمقراطي، وهي تشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الحرية الإعلامية وتعددية وسائل الإعلام. ويجب إعطاء الأولوية لإصلاح قوانين ووسائل الإعلام والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تؤثر في حرية التعبير بصورة أعم^(١٦)، وهي تأمل في إحراز تقدم سريع في ذلك المجال. وهي توصي أيضا بالتعجيل بإصدار مشروع قانون بشأن الحق في المعلومات، تمشيا مع المعايير الدولية. وعلى النحو المنصوص عليه في قانون وسائل الإعلام الجديد، تأمل المقررة الخاصة في زيادة اللجوء إلى مجلس الصحافة في ميانمار لحل المنازعات مع وسائل الإعلام كبديل للإجراءات القانونية. وهي بالإضافة إلى ذلك ترحب بوضع مدونة أخلاقيات للصحفيين من قبل مجلس الصحافة في

(١٦) انظر A/HRC/31/71، المرفق.

ميانمار. وينبغي اتخاذ خطوات أخرى لإيجاد ثقافة لصحافة أخلاقية ومسؤولة، وهو ما تزايد أهميته مع استمرار توسع البيئة الإعلامية في ميانمار وتطورها.

٣٥ - وقد سبق للمقررة الخاصة أن أثارَت الشواغل المتعلقة باعتقال ومحاكمة الأفراد الذين يمارسون حقوقهم الأساسية، مما يُوجد جيلا جديدا من السجناء السياسيين. وعلى الرغم من أن الاعتقالات لم تكن بنفس الوتيرة والنطاق السابقين، لا تزال تطبق أحكام قانونية تنطوي على مشاكل بحق العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والنشطاء في مجالي الحقوق في الأراضي وحقوق العمال. وتتواصل أيضا ممارسة توجيه تهم متعددة تشمل بلدات مختلفة على نفس الجريمة، أو توجيه تهم على جرائم يزعم أنها ارتكبت في الماضي.

٣٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أدين ثلاثة نشطاء في مجال العلاقات بين الأديان، هم بوينت فيو لات، وزاو زاو لات، وزاو وين بو، بموجب قانون الهجرة (أحكام الطوارئ) لعام ١٩٤٧ وحكم عليهم بالحبس لمدة عامين مع الأشغال الشاقة. وصدر عفو عن زاو وين بو في نيسان/أبريل ٢٠١٦، لكن زاو زاو لات وبوينت فيو لات أدينا وحكم عليهما بالحبس لمدة سنتين أخريين. بموجب المادة ١٧ (١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨ لكونهم أعضاء في وفد للسلام بين الأديان زار ولاية كاشين في عام ٢٠١٣. وجاءت المحاكمات بعد حملة على الإنترنت ضد الناشطين قامت بها المنظمة البوذية لحماية العنصر والديانة والعقيدة (ماباثا).

٣٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدين غامبيرا (نيي نبي لوين) أيضا بموجب قانون الهجرة (أحكام الطوارئ) وحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر بدعوى دخول ميانمار بصورة غير قانونية. ووجهت إليه أيضا تهم جديدة بشأن حادث سابق من عام ٢٠١٢. وقد أسقطت هذه التهم في نهاية المطاف، وأُفرج عنه في تموز/يوليه ٢٠١٦ خلال زيارة المقررة الخاصة.

٣٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أُلقي القبض على ٧١ من عمال المصانع من مقاطعة ساغايونغ خلال مسيرة نظمت احتجاجا على ظروف العمل. ووجهت تهم إلى ١٥ شخصا لاحقا بموجب مواد شتى من قانون العقوبات، حيث شملت التهم الإخلال بالنظام العام والتجمع غير القانوني. وفي تموز/يوليه، قاطع المحتجون الـ ١٥ محاكماتهم وحكم عليهم في وقت لاحق بانتهاك حرمة المحكمة وفُرض عليهم الحبس لمدة شهر واحد أو دفع غرامة قدرها ٥٠٠٠ كيات. ولا تزال محاكماتهم قيد النظر حاليا.

٣٩ - وتلقت المقررة الخاصة أيضا تقارير عن استمرار رصد ومراقبة العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وخلال زيارتها، قام أفراد الأمن بتصوير محاورها واستجوابهم. وخلال اجتماع خاص مع مجتمع محلي ريفي في ولاية راخين، اكتشفت وجود جهاز تسجيل وضعه موظف حكومي. وساورها القلق أيضا من سماع أن

عددا من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني يواجه حاليا قيودا على تأشيرات الدخول إلى ميانمار أو أنهم وضعوا، مرة أخرى، على "القائمة السوداء".

٤٠ - وترحب المقررة الخاصة بالتالي بالأولوية التي أعطتها وزارة الخارجية (على النحو المبين في خطة الـ ١٠٠ يوم التي تقدمت بها) لشطب أسماء المواطنين المقيمين في الخارج من القائمة السوداء ومحو سجلاتهم الجنائية. وفي حين رفعت أسماء ٦٠٠ فرد من القائمة السوداء في تموز/يوليه، لا يزال الآلاف مدرجين فيها. وتجدد المقررة الخاصة أيضا طلبها إلى جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والعاملين في وسائط الإعلام والسجناء الذين التقت بهم أن ييلغوها بأي حالات انتقام. ويجب أن تضمن الحكومة (لا سيما وزارة الداخلية وقوات الشرطة الخاصة) ألا يواجه محاورى المقررة الخاصة أي شكل من أشكال الانتقام، بما في ذلك التهديدات أو المضايقة أو العقوبة أو الإجراءات القضائية، على النحو المطلوب في قراري مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ و ٢/١٢ وفي اختصاصات الزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأعطى نائب وزير الداخلية ضمانات بأن تتوقف هذه الممارسات في الزيارات المقبلة وبألا تحدث أي أعمال انتقامية.

٤١ - وكما قال الأمين العام: "المجتمع المدني هو أكسجين الديمقراطية". ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تغيير العقلية على جميع مستويات الحكومة بما يسمح بازدهار المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وفي المستقبل، يجب الاعتراف بصورة كاملة بالدور الأساسي للمجتمع المدني في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. وبوسع المجتمع المدني أيضا أن يرصد الفساد وإساءة استعمال السلطة، لمحاسبة مؤسسات الدولة، ولكن فقط في بيئة آمنة ومؤاتية. وينبغي ألا يستبعد صوته أو يقيد، بل أن يُمكن ويُدعم. وينبغي للحكومة أن تقيم شراكات حقيقية ومجدية مع المجتمع المدني.

ثالثا - نحو تحقيق المصالحة الوطنية

ألف - تأثير النزاع والتطلع إلى السلام

٤٢ - لا يزال النزاع العنيف يؤثر تأثيرا سلبيا في الأفراد في جميع أنحاء البلد. وتتواصل الاشتباكات المتفرقة في ولاية كاشين، بما في ذلك في مناطق تعددين اليشب في هباكانت وحولها. وفي ولاية شان الشمالية، يزداد العنف تعقيدا، حيث يقوم العديد من الجهات الفاعلة المسلحة بدور نشط. وفتحت جبهة قتال جديدة في ولاية راخين بين جيش أراكان والقوات المسلحة الوطنية، التامداو.

٤٣ - ويتواصل الإبلاغ عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، بما في ذلك الهجمات ضد المدنيين، والإعدام بغير محاكمة، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية

والمهينة، والعمل القسري، والنهب، ومصادرة الممتلكات وتدميرها. واجتمعت المقررة الخاصة خلال زيارتها بشخص اختطف شقيقه ولم يكن قد تلقى أي أخبار عن مصيره في وقت الاجتماع، بعد مضي أسابيع عديدة. وتزايد عمليات الاختطاف هذه، التي ترتكب بغرض التجنيد القسري أو لأخذ الرهائن. ولا تزال حوادث العنف الجنسي والجنساني تثير قلقا بالغا، حيث يبلغ عن ٢٠ حالة في الشهر^(١٧). وتفيد التقارير بأن الانتهاكات ترتكب من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك من قبل الميليشيات، التي يتلقى بعضها الدعم من التامدادا. ومما يثير القلق بصفة خاصة أيضا تزايد التقارير عن الانتهاكات التي يرتكبها جيش تانغ للتحرير الوطني ومجلس الإصلاح لولاية شان، والمؤشرات التي تدل على تزايد الخوف وانعدام الثقة بين المجتمعات المحلية التي عاشت في وئام في الماضي.

٤٤ - وتدعو المقررة الخاصة جميع الأطراف إلى احترام معايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني السارية. وينبغي إرساء سياسات واضحة تحظر الانتهاكات والاضطلاع بأنشطة التوعية بشأن المعايير. وعلاوة على ذلك، تؤكد المقررة الخاصة ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، قتل سبعة مدنيين في ولاية شان الشمالية، وقدمت التامدادا اعترافا نادرا بأن جنودا كانوا مسؤولين عن عمليات قتل خمسة من الأفراد. وعلى الرغم من ترحيب المقررة الخاصة بتعهد التامدادا بمساعدة أسر الضحايا، فهي تلاحظ أن محاكمة الجنود، كما هو الحال في العديد من القضايا المرفوعة ضد أفراد عسكريين^(١٨)، ستجرى في شكل محاكمة عسكرية. ولا يتوافر سوى القليل من المعلومات حتى الآن بشأن الطريقة التي ستجرى بها العملية، وتفيد التقارير بأن بعض الأسر لا يزال متشككا. وينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات المزعومة، وضمان أن يعطى الضحايا أو أسرهم معلومات عن التحقيقات وأن يحترم الحق في الانتصاف الفعال. وينبغي أن تنقل قضايا الضحايا المدنيين بانتظام إلى محاكم مدنية. وينبغي أيضا دعم العمل البالغ الأهمية الذي يضطلع به المجتمع المدني للحفاظ على الجسور بين المجتمعات المحلية وإعادة بنائها.

٤٥ - ويتواصل احتجاج ومحاكمة الأفراد بموجب المادة ١٧ (١) من قانون الجمعيات غير القانونية، لا سيما في ولايتي كاشين وراخين، وفي بعض الحالات بالاستناد إلى القليل من الأدلة الداعمة. وتفيد التقارير بأن بعض الأفراد يتعرض للتعذيب أيضا أثناء الاستجواب. وتؤكد المقررة الخاصة أن هذه الممارسات غير مقبولة. وينبغي اتخاذ خطوات لمنع جميع

(١٧) انظر S/2016/361، الفقرة ٥٣ و A/HRC/31/71، الفقرات ٤٨-٥٠.

(١٨) وفقا لما ذكرته وزارة الدفاع، من بين ٦٢ قضية من قضايا القتل العمد/الاغتصاب التي ارتكبتها عسكريون ضد مدنيين في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، عرضت ٣١ قضية أمام محكمة عسكرية.

أعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة المدعى وقوعها والتحقيق فيها ومحكمة مرتكبيها وتنقيح أو إلغاء قانون الجمعيات غير القانونية.

٤٦ - ويساور المقررة الخاصة قلق أيضا من استمرار تشريد مئات الآلاف من الأفراد، بمن فيهم ٣٦٠٠ شخص في أعقاب القتال الذي نشب مؤخرا في ولاية شان و ١٩٠٠ في ولاية راخين^(١٩). وتضاف هذه الأعداد إلى ٩٦٤٠٠ شخص شردوا لعدة سنوات في ولايتي شان وكاشين الشماليين^(٢٠). وسمعت المقررة الخاصة من مشردين عن معاناتهم اليومية للبقاء على قيد الحياة وكسب القوت والحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. وساورها قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بانخفاض إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما إلى حوالي ٤٠٠٠٠ فرد في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية كاشين. وقد أذن سابقا في مساعدة إنسانية محدودة وغير منتظمة، لكن إيصال المساعدات منع في الآونة الأخيرة. وتدرك المقررة الخاصة أيضا أنه على الرغم من أن الطلبات السابقة لإيصال المساعدات كانت ترسل عن طريق الوزارات ذات الصلة إلى المجلس الوطني للدفاع والأمن، فإن وزارة الداخلية تتولى الآن معالجة هذه الطلبات، حيث يصدر الترخيص النهائي عن القائد الأعلى. وأبلغت أيضا عن مقترح بأن يسافر الناس القاطنين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى نقاط التوزيع الموجودة في المناطق المحايدة أو الخاضعة لسيطرة الحكومة؛ وسيحتاج ذلك إلى السير عبر مناطق خطيرة ليوم ونصف بالنسبة للكثير من الناس. وكانت المقررة الخاصة تأمل في تقييم الحالة بنفسها، لكن طلبها زيارة لايزا في ولاية كاشين رفض لأسباب أمنية. وعلى الرغم من الإشارات الإيجابية الأولية، رفض أيضا طلبها زيارة كوتكاي في ولاية شان الشمالية في اللحظة الأخيرة لأسباب أمنية.

٤٧ - وتذكر المقررة الخاصة حكومة ميانمار بالتزامها بضمان حقوق الإنسان لسكانها أثناء النزاع المسلح^(٢١). وينبغي أن تتاح للأمم المتحدة وشركائها إمكانية الوصول بصورة منتظمة ومستقلة ويمكن التنبؤ بها إلى جميع من هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتيح على الفور إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين،

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar: New displacements in northern Shan State" (31 May 2016), 2 June 2016 (<http://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-new-displacement-northern-shan-state-31-may-2016>). Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Myanmar: Rakhine CCCM Dashboard (1-Jun-2016)" (<http://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-rakhine-cccm-dashboard-1-jun-2016>).

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs Humanitarian Country Team, "Myanmar humanitarian needs overview", 30 November 2015 (<http://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-needs-overview-2016>).

(٢١) قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٩.

من خلال عمليات عبر خطوط المواجهة، عند الاقتضاء، وأن تكفل منح أي إذن يطلب من خلال عملية شفافة وفعالة وفورية.

٤٨ - ولا يزال تقديم المساعدة الإنسانية يشكل تحدياً أيضاً في ولاية راخين، حيث يشترط أن تقدم المنظمات الدولية طلبات للحصول على أذونات السفر قبل ثلاثة أسابيع من خلال إجراءات مرهقة لا تنطوي على أي مرونة فيما يتعلق بالتغييرات المحتملة. ويشترط الحصول على أذونات إضافية للسفر إلى ولاية راخين الشمالية. ويواجه الموظفون المسلمون قيوداً على حرية تنقلهم ويشترط أن يلتمسوا تراخيص إضافية، مما يعوق مهامهم الرسمية. ويُقصر أيضاً الوصول إلى بعض مخيمات المشردين داخلياً، بما في ذلك توفير الخدمات الطبية، على عدد محدود من الساعات في الأسبوع، مما يعوق بشكل كبير تقديم المساعدة الحيوية إلى جميع المجتمعات المحلية المحتاجة.

٤٩ - ولم يطرأ تحسن كبير على الظروف السائدة في مخيمات المشردين داخلياً التي زارتها المقررة الخاصة منذ زيارتها السابقة، حيث يوجد عدد من المشاكل المستمرة، من بينها الازدحام، وتدهور حالة الملاجئ والمساكن المؤقتة، والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة. وهي لا تزال تشعر بالقلق إزاء ظروف السكن المزرية لأغلبية المشردين داخلياً، بمن فيهم الموجودون في مخيمات حول سيتوي. وتتداعى الآن البيوت المشتركة التي تستوعب عدة أسر، والتي صممت في البداية لتدوم عدة سنوات فقط. وتؤكد المقررة الخاصة مجدداً وجوب إيجاد حلول دائمة للتشريد وفقاً للمعايير الدولية. وينبغي أن تشمل تلك الحلول العودة الطوعية إلى الأماكن الأصلية وينبغي ألا تتضمن الفصل الدائم بين المجتمعات المحلية. ويجب كفالة الحق في مستوى معيشي لائق للمشردين والعائدين.

٥٠ - واعتُبرت الانتخابات التي جرت في العام الماضي عموماً بأنها بارقة أمل، لكن الكثير من الأشخاص المتضررين من النزاع أعربوا عن خيبة أملهم من عدم التغيير في وضعهم. وتأمل المقررة الخاصة في أن ينجز السلام الدائم من أجل تحقيق التغيير. وهي ترحب بالتالي بالأولوية التي توليها الحكومة لعملية السلام وللجهود التي تبذلها للتواصل مع جميع الجماعات المسلحة العرقية. وهي ترحب أيضاً بالتشكيل الرسمي للمركز الوطني للمصالحة والسلام، برئاسة أونغ سان سو كي، في تموز/يوليه ٢٠١٦. وأبلغت المقررة الخاصة أثناء زيارتها بأن الاستعدادات جارية لـ "مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين"، المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠١٦. وهي ستتابع التطورات عن كثب. وهي تلاحظ انعقاد عدد من مؤتمرات القمة التحضيرية، بما في ذلك مؤتمرات قمة للجماعات المسلحة العرقية وللشباب من المناطق العرقية. ومن الأهمية بمكان أن يجري تناول مسائل حقوق الإنسان بصورة شاملة أثناء الحوار

المستمر، بما في ذلك الالتزامات والآليات المتعلقة بالمساءلة والمساواة وعدم التمييز. ويجب أيضا تناول المسائل المعقدة المتصلة بأوجه عدم المساواة المترسخة تاريخيا، وكذلك ترتيبات تقاسم الأراضي والموارد الطبيعية.

٥١ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن منتدى موازيا للمجتمع المدني سيعقد إلى جانب مؤتمر بانغلونغ. وهي تكرر التأكيد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية بوصفهم شركاء أساسيين. وينبغي أن يكون لتلك المنظمات صوت في جميع مجالات المناقشة، بما في ذلك المسائل التي ينظر إليها البعض بوصفها سياسية، لكنها ذات تأثير كبير في حقوق الإنسان.

٥٢ - ويجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل عملية السلام، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وترحب المقررة الخاصة بالمعلومات التي تفيد بأن نسبة النساء تبلغ ٥٠ في المائة في لجتين من لجان الرصد المشتركة على مستوى الدولة. ولكن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل عام. والتقت المقررة الخاصة خلال زيارتها بنساء عاملات في مجال حقوق الإنسان والنزاع تمكّن من تقديم مساهمة كبيرة إلى العملية، وهي تدرك أن منظمات المجتمع المدني تعزز تقديم مرشحات. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به المرأة، ينبغي أن تشمل عملية السلام ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من تمثيل المرأة على جميع المستويات، تمشيا مع الالتزامات السابقة. وينبغي إدراج منظور جنساني، بناء على الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بحيث يمكن أن تتناول المناقشات آثار النزاع التي تلحق بالمرأة تحديدا، واحتياجات وأولويات السكان المتضررين ومشاركتهم في التعمير بعد انتهاء النزاع.

٥٣ - وستصبح عودة اللاجئين والمشردين داخليا أولوية أكبر مع تواصل عملية السلام. ولذلك، ترحب المقررة الخاصة بحلقة العمل المشتركة بشأن العودة التي نظمتها وزارة شؤون الحدود ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز/يوليه ٢٠١٦. وتؤكد المقررة الخاصة على أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون طوعية تماما وأن تتفق مع المعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والإطار المتعلق بالحلول الدائمة لمشكلة المشردين داخليا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ولا بد أيضا من سياسات ونظم واضحة لمعالجة مسألة إعادة الأراضي إلى المشردين أو تخصيص الأراضي لهم، وينبغي أن تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين.

٥٤ - ولا يزال وجود الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة يعرقل عمليات العودة. إذ تفيد التقارير أن عشرا من ولايات ومناطق ميانمار ملوثة إلى حد ما^(٢٢). وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ وحدها، تم توثيق وقوع ٢١ ضحية لانفجار للألغام الأرضية في ولاية شان. ولئن كانت المقررة الخاصة ترحب باستكمال إزالة الألغام في منطقة صغيرة من ولاية كاين، فهي تدعو إلى القيام على وجه السرعة بتوسيع نطاق أنشطة إزالة الألغام لتشمل جميع المناطق المتضررة. وينبغي السعي إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي في هذه المهمة. وخلال زيارتها، أبلغت المقررة الخاصة بأن عدة أطراف في النزاع، بما في ذلك القوات المسلحة لميانمار، تواصل زرع الألغام. وتأمل المقررة في أن تتوقف فورا هذه الممارسة بالنظر إلى أثر الألغام الأرضية على سلامة السكان المدنيين المحليين وصحتهم وأرواحهم. وتدعو أيضا إلى أن تقوم ميانمار دون تأخير بالتوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٥٥ - وترحب المقررة الخاصة بالإفراج عن ١٤٦ مجندا دون السن القانونية من القوات المسلحة في عام ٢٠١٥ و ٤٦ آخرين، حتى الآن، في عام ٢٠١٦. وتعترف أيضا بالخطوات المتخذة لمنع تجنيد المجندين دون السن القانونية، بما في ذلك التدريب على تقييم السن في مراكز التجنيد. ومع ذلك، لا تزال ثمانية أطراف مذكورة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح^(٢٣). وينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتوصيات التقرير، بما في ذلك إدراج أحكام ذات صلة في قانون الطفل الجديد والتصديق السريع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة^(٢٤). وتدعو المقررة الخاصة أيضا الجماعات الإثنية المسلحة إلى إنهاء تجنيد القصر، وتدعو كذلك إلى وضع خطط عمل لمكافحة تجنيد الأطفال والانتهاكات الأخرى.

باء - ضمان احترام حقوق الأقليات

٥٦ - احترام حقوق الأقليات في ميانمار أمر جوهري بالنسبة للمصالحة الوطنية. وقد سبق للمقررة الخاصة أن أعربت عن شواغل إزاء التمييز الذي طال أمده، بما في ذلك السياسات التي تحظر تدريس لغات الأقليات والقيود المفروضة على حرية الدين أو المعتقد. وتم سلب

(٢٢) انظر: International Campaign to Ban Landmines and Cluster Munition Coalition, "Myanmar_Burma Mine Action", 3 November 2015 (http://www.the-monitor.org/en-gb/reports/2015/myanmar_burma/mine-action.aspx)

(٢٣) A/70/836-S/2016/360.

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٩-١١٠.

الضوء أيضا على تلك الشواغل في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٢٥). ولذلك، تؤكد المقررة من جديد على أن التمييز، الذي يشكل أساس المظالم القائمة منذ أمد طويل لدى الجماعات الإثنية، يجب التصدي له في أي حوار سياسي يجرى في المستقبل.

٥٧ - والخطوات الأخيرة، مثل إنشاء وزارة للشؤون الإثنية ووضع سياسة رسمية للتعليم المتعدد اللغات جديرة بالثناء. ومع ذلك، سيكون من الحيوي أيضا إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي اللازم لضمان تعزيز احترام حقوق الأقليات. وينبغي أن يستند هذا الإطار إلى مبادئ حقوق الإنسان الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع الحكومة قانونا شاملا أو سياسة شاملة لمكافحة التمييز لضمان قدرة الأقليات على ممارسة حقوق الإنسان دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون. وينبغي للحكومة أيضا أن تنفذ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية تنفيذًا كاملا وأن تترجمه وتعممه.

٥٨ - ويدل إنشاء اللجنة المركزية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين على الأولوية المعطاة للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات المحلية هناك. وتواجه ولاية راخين، التي هي الآن أفقر ولاية في ميانمار، تخلفا طويلا في النمو الاجتماعي والاقتصادي، يظهر في جملة أمور منها سوء التغذية، وتدني الدخل، والفقر، وضعف الهياكل الأساسية؛ وتؤدي الأخطار الطبيعية إلى تفاقم الوضع^(٢٦). ولا يزال نحو ١٢٠.٠٠٠ شخص مشردين في أعقاب اندلاع العنف الطائفي في عام ٢٠١٢.

٥٩ - وتحيط المقررة الخاصة علما بإعلان اللجنة المركزية مؤخرا عن خطة مكونة من ١٤٢ نقطة وتتطلع إلى مواصلة التعاون في هذا الصدد. ورغم التشديد المناسب على التنمية المنصفة، والرعاية الصحية، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المجتمعات المحلية، يجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم الاستجابة إذا أريد تحقيق السلام والمصالحة المستدامين. وسيستلزم هذا الأمر اتخاذ تدابير لضمان التشاور والمشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية المتضررة في تصميم وتنفيذ الاستجابات وعمليات التخطيط، فضلا عن تدابير ترمي إلى إنهاء الفصل الحالي بين المجتمعات المحلية وتشجيع إقامة مجتمع أكثر تسامحا وشمولا. وبصفة أساسية، يعني ذلك إنهاء التمييز المرسخ على الصعيد المؤسسي ضد المجتمعات المحلية المسلمة

(٢٥) A/HRC/32/18.

(٢٦) مركز التنوع والوئام الوطني، تقييم احتياجات ولاية راخين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

كأولوية ملحة وكفالة المساءلة عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يدعى ارتكابها. وهذه تحديات كبيرة، ولكنها أيضا فرص لإحداث تغيير إيجابي.

٦٠ - ومن دواعي الأسف أن زيارة المقررة الخاصة أكدت أن الحالة في ولاية راخين لم تتغير كثيرا. فلا تزال الأوامر والسياسات والممارسات المحلية التمييزية تحرم المجتمعات المحلية المسلمة من بعض أهم حقوقها الأساسية ويجب إزالتها^(٢٧).

٦١ - وفي شمال ولاية راخين، لا يزال حظرٌ للتجول فرض في عام ٢٠١٢ يمنع تجمع خمسة أشخاص أو أكثر في الأماكن العامة، بما في ذلك المساجد، مما يؤثر أكثر على الحياة اليومية وممارسة الشعائر الدينية الأساسية. وما يثير القلق بصفة خاصة هو استمرار القيود المفروضة على حرية التنقل، التي تتعدى أي تبرير متعلق بكفالة الأمن والاستقرار. ووفقا لما سبق إبرازه، تؤثر هذه القيود تأثيرا شديدا على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من سبل كسب الرزق. كما تعوق التفاعل بين المجتمعات المحلية وتؤثر سلبا على الاستقرار والمصالحة على المدى الطويل. ولذلك، تظل استعادة حرية التنقل أولوية هامة. فبدون إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الأساسية، سيكون من المستحيل معالجة شواغل أخرى كثيرة متعلقة بحقوق الإنسان في ولاية راخين^(٢٨).

٦٢ - وتحاول الحكومة تسوية الوضع القانوني للمجتمعات المحلية المسلمة في كل أنحاء ولاية راخين، بما في ذلك حصولها على الجنسية. وسيبدأ في جميع أنحاء الولاية تعميم عملية تحقق من الجنسية نُفذت مؤخرا في عدة مناطق. ويجري إصدار بطاقات هوية للتحقق الوطني - دون تحديد العرق أو الأصل الإثني، وبدون تواريخ لانتهاج الصلاحية. وتتعرف المقررة الخاصة بمحاولة الحكومة تحسين عملية التحقق التي تم تجريبها في ميبون في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، لا يزال هناك شك بشأن هذه المبادرة الأخيرة بل حتى مقاومة لها، لا سيما بالنظر إلى إلغاء بطاقات التسجيل المؤقتة (البطاقات البيضاء) في العام الماضي. وأعرب كثير من الناس الذين تحدثت معهم المقررة الخاصة، بما في ذلك ممثلون عن المجتمع المحلي للجماعة الإثنية "كمان" عن الإحباط من أن المواطنين، أو أولئك الذي لهم الحق في الجنسية، ملزمون بالخضوع لهذه العملية. وإضافة إلى ذلك، ادعى العديد من الأشخاص أنه لم تقدم لهم معلومات مسبقة ولم يتلقوا أي شرح إضافي فيما بعد. ومن الواضح أيضا أنه قد تم وضع عملية التحقق دون تشاور، وخاصة مع المجتمعات المحلية المعنية.

(٢٧) انظر الوثيقة A/HRC/32/18، الفقرة ٤٣.

(٢٨) A/HRC/31/71، الفقرة ٣٩.

٦٣ - ومع تواصل عملية التحقق، سيكون من المهم التشاور بشكل كامل مع المتضررين بصورة مباشرة وإشراكهم، بما في ذلك وضع أطر زمنية واضحة لكل مرحلة من مراحل العملية. ويجب على الحكومة أن تثبت أن أولئك الأشخاص الذين مُنحوا الجنسية سيكونون قادرين على اكتساب حقوقهم المشروعة. وعليه، يجب عليها أن تعالج الحالة في ميبون حيث الأشخاص الذين منحوا الحق في الجنسية يظلون في المخيمات وما زالوا يواجهون قيوداً تحد من حرية تنقلهم وتعرقل حصولهم على الخدمات الأساسية.

٦٤ - وتدرك المقررة الخاصة الطابع الشديد الحساسية والبالغ التسيُّس لهذه المسائل. وما انفكت الجماعات القومية المتشددة والحركات الدينية تنشر معلومات تضليلية وتزيد في تأجيج التوترات بين المجتمعات المحلية. وكمثال على ذلك، أدت المخاوف بشأن الزيادات السكانية في أونغ مينغالار، وهي جيب مسلم في سيتوي، إلى إجراء تعداد للسكان في أيار/مايو ٢٠١٦. ولم تبين النتائج في نهاية المطاف أي تغيير ملموس في أعداد السكان. وإضافة إلى ذلك، وخلال زيارة المقررة الخاصة، أدت التصورات العامة لآرائها بشأن الحالة في ولاية راخين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمصطلحات، إلى إلغاء حزب سياسي لاجتماع، وكذلك نشر تهديدات بالقتل على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الممكن والواجب القيام بالمزيد من خلال التعاون والحوار الاستباقيين لمواجهة هذه المعلومات التضليلية، التي لا تؤدي إلا إلى زيادة العدا والانعقاسات بين المجتمعات المحلية.

٦٥ - ولا تزال المسائل المتعلقة باستخدام كلمات أو مصطلحات معينة حساسة. فقد أدين خمسة أفراد وحكم عليهم بغرامة قدرها مليون كيات بموجب المادة ٨ من قانون مؤسسات الطباعة والنشر لعام ٢٠١٤ (المس بسيادة القانون والاستقرار العام) لنشرهم تقويماً يتضمن كلمة "روهينغيا". وأدين أربعة أفراد في وقت لاحق وحكم عليهم بالسجن سنة واحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بموجب المادة ٥٠٥ (ب) من القانون الجنائي، فيما يتعلق بنفس الجريمة. وتدرك المقررة الخاصة أيضاً أن حتى المحاولات الرامية إلى إيجاد مصطلحات بديلة للطائفتين تسببت في وقوع احتجاجات ومظاهرات (نظمتها منظمة حماية العرق والدين (ماباثا)). ولئن كانت المقررة الخاصة تلاحظ الجهود الرامية إلى تجنب استخدام مصطلحات حساسة أو تصميم بطاقة هوية جديدة للتحقق من الجنسية لا يحدد فيها الانتماء الإثني للشخص، فهي ترى أنه لا يمكن اتخاذ هذه القرارات أو فرضها من جانب واحد. ويجب التشاور بشأن أي إجراءات إضافية بشأن هذه المسائل المعقدة، كما يجب بذل جهود للجمع بين المجتمعات المحلية. وفي نهاية المطاف، يجب ألا تصرف مسائل المصطلحات الانتباه عن

القضايا ذات الأولوية المطروحة في ولاية راخين. فالشواغل والاحتياجات حقيقية وملحة بالنسبة لجميع المجتمعات المحلية المعنية.

جيم - مكافحة التعصب الديني والتحريض على الكراهية ومنعهما

٦٦ - من الواضح أن الانقسامات والتوترات لأسباب دينية لا تزال منتشرة جدا. وقد أبرزت المقررة الخاصة في السابق، على سبيل المثال، القيود التي تواجهها الأقليات الدينية، ولا سيما الجماعات المسيحية^(٢٩). وخلافا للشائعات والمخاوف، لم تشر بيانات التعداد المتعلقة بالدين الصادرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلا إلى زيادات طفيفة في نسبة السكان المسيحيين (من ٤,٩ إلى ٦,٢ في المائة) والسكان المسلمين (من ٣,٩ إلى ٤,٣ في المائة) بالمقارنة مع التعداد الأخير الذي أجري في عام ١٩٨٣.

٦٧ - ولا تزال حالات خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف والتعصب الديني (لا سيما ضد المجتمعات المحلية المسلمة) تبعث على القلق. وانكبت المقررة الخاصة، خلال زيارتها، على معالجة محاولات أبلغ عنها مؤخرا لطردهم بئعين مسلمين من محيط معبد شويداغون وبناء معابد أو أضرحة بوذية في أملاك تابعة لمباني دينية أخرى أو قريبة منها، بما في ذلك كنائس ومساجد، في ولاية كاين في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأعربت المقررة أيضا عن القلق إزاء التدمير الأخير لمسجد ومدرسة ومقبرة للمسلمين في منطقة باغو في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ حالة مقلقة أخرى لإحراق مسجد مؤخرا في ولاية كاشين.

٦٨ - وينبغي للحكومة أن تتخذ إجراءات فورية للتصدي لهذه الحوادث، بوسائل منها إجراء تحقيقات شاملة ومحاسبة الجناة. والتقارير التي تفيد بأن السلطات لن تتخذ إجراءات خوفا من تأجيج توترات أكبر هي تحديدا الإشارة الخاطئة التي لا ينبغي بعثها. بل يجب على الحكومة أن تبين أن التحريض على ارتكاب العنف ضد مجتمع محلي لأقلية عرقية أو دينية أو ارتكابه ليس له مكان في ميانمار. وينبغي التعامل مع الجناة وفقا للقانون، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل الإثني.

٦٩ - وعلى النحو الموصى به من قبل، يجب أيضا تنفيذ تدابير شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التوترات ولهذا العنف^(٣٠). وينبغي تجريم الحالات الخطيرة والمفرطة للتحريض

(٢٩) انظر الوثيقة A/69/398، الفقرة ٤٠.

(٣٠) A/HRC/31/71، الفقرة ٣٢.

على الكراهية التي تتجاوز حداً معيَّناً بوضوح يشمل عدداً من العناصر^(٣١). وفي حالات أخرى، ينبغي اعتماد قوانين مدنية تنص على سبل انتصاف إجرائية وموضوعية متنوعة. غير أن أي تدابير ينبغي ألا تفرض المزيد من القيود، بدون وجه حق، على الحق في حرية التعبير وفي حرية التجمع وتكوين الجمعيات. وينبغي إعطاء الأولوية للوقاية من خلال التعليم وتوفير المعلومات والحملات الإعلامية وغيرها من الوسائل، من أجل تفكيك القوالب النمطية التمييزية وتعزيز التسامح الديني.

٧٠ - وتحيط المقررة الخاصة علماً بإنشاء اللجنة المركزية لإدارة حالات الطوارئ في تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي لجنة مكلفة بمنع حدوث العنف بين الطوائف الدينية والتخفيف منه. وستعمل اللجنة مباشرة مع السلطات على جميع المستويات ومع المجتمع المدني. وتحيط المقررة علماً أيضاً بالمناقشات المتعلقة بوضع قوانين بشأن الوثام الديني وخطاب الكراهية، وتشجع على إجراء مشاورات واسعة وشفافة بين المنظمات المشتركة بين الأديان والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، وكذلك مع الخبراء في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٧١ - وتشيد المقررة الخاصة أيضاً بالتزام أونغ سان سو كي بإدانة خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف ضد الأقليات. وإضافة إلى ذلك، فهي تشيد بالتصريحات التي أدلى بها وزير الشؤون الدينية والثقافة ضد خطاب الكراهية^(٣٢)، وكذلك التصريح الأخير للقائد الأعلى ضد التطرف الديني^(٣٣). ويجب على المسؤولين الحكوميين والزعماء السياسيين الآخرين أن يتكلموا أيضاً بصراحة عن هذه المواضيع.

٧٢ - وتتابع المقررة الخاصة عن كثب التطورات المتعلقة بمنظمة ماباثا، وقد كانت هي نفسها موضوع تصريحات مهينة ومسيئة لأحد قادة المنظمة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، نبه وزير الشؤون الدينية والثقافة من مغبة استمرار استخدام خطاب الكراهية ولاحظ أنه ستتخذ إجراءات وفقاً لذلك. وطعنت السلطة الدينية للدولة، لجنة سانغا ماها نايكا الحكومية، أيضاً في مركز منظمة ماباثا، وقيل إنها صرحت بأنها ليست منظمة مشكلة وفقاً لقواعدها وتوجيهاتها.

(٣١) A/70/412، الفقرة ٣٢.

(٣٢) انظر: Agence France Presse, "Myanmar minister warns nationalists to end hate speech", 15 July 2016.

(٣٣) انظر: Ye Mon, "Military chief condemns religious extremism", Myanmar Times, 14 July 2016 (<http://www.mmtimes.com/index.php/national-news/21369-military-chief-condemns-religious-extremism.html>).

٧٣ - وتشجع المقررة الخاصة أيضا بجهود الزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من المجتمع المدني لمكافحة التحريض على الكراهية. وتلاحظ، على سبيل المثال، الالتماس الذي نظمه المجتمع المدني على شبكة الإنترنت للاحتجاج على طرد البائعين المسلمين من محيط معبد شويداغون في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتشير أيضا إلى الجهود التي تبذلها منظمات مثل مركز التنوع والوثام الوطني من أجل تعزيز الحوار بين الأديان وزيادة توطيد الثقة بين المجتمعات المحلية. ويجب أن تعزز الحكومة واللجنة المركزية الجديدة هذه الجهود. ويجب تنفيذ المبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز الوثام بين الأديان والطوائف بالتعاون مع المجتمع المدني ومع القيادات الدينية والمجتمعية.

رابعا - إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل رخاء الجميع

٧٤ - في الوقت الذي تواصل فيه ميانمار القيام بعملية الإصلاح، يجب أن يظل كل من حماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أولويتين، إلى جانب الاستثمار في المهارات وتعليم السكان، بغية جني الثمار في المستقبل.

٧٥ - ولا يزال تسجيل المواليد، الذي هو بالغ الأهمية من أجل الحصول على العديد من الخدمات الأساسية، متدنيا في جميع أنحاء ميانمار. وأبلغت المقررة الخاصة بأنه في بعض المناطق المتضررة من النزاع، لم يتم تسجيل المواليد منذ عدة سنوات بسبب صعوبات في الوصول إلى مراكز التسجيل. كما لا يزال تسجيل المواليد متدنيا بشكل ينذر بالخطر في المجتمعات المحلية المسلمة في ولاية راخين، وأصبحت عملية تسجيل الأطفال في قوائم الأسر المعيشية أشق. وترحب المقررة الخاصة بالتزام الحكومة بتسجيل مليون طفل إضافي في سبع ولايات ومناطق، بما في ذلك ولاية راخين، في العام المقبل وإلغاء تسجيل المواليد كشرط للالتحاق بالمدرسة. وينبغي أن تبني ميانمار على هذه الخطوات الجديرة بالإشادة مع الشركاء الدوليين لتحقيق تسجيل جميع المواليد في أقرب وقت ممكن، وأن تعجل بتسجيل ما قدر بـ ٥٠٠٠ طفل مدرج في القائمة السوداء في شمال ولاية راخين.

٧٦ - ولا يزال عمل الأطفال منتشرا، إذ يعمل حوالي طفل من كل عشرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات و ١٧ سنة، ويقوم نصفهم تقريبا بأعمال خطيرة^(٣٤). وتأتي غالبيتهم من المناطق الريفية، وتعمل في مجالات الزراعة والحراثة وصيد الأسماك، وكذلك في الصناعات التحويلية والحرف وخدمات أخرى. وترحب المقررة الخاصة بجهود الحكومة، بما في ذلك تعميم مسائل عمل الأطفال في خططها التي مدتها ١٠٠ يوم

(٣٤) الدراسة الاستقصائية الوطنية للقوة العاملة في ميانمار لعام ٢٠١٥.

ووضع قائمة بالأعمال الخطرة في البلد. كما ترحب بالجهود الرامية إلى وضع خطة عمل وطنية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وتأمل في أن يتم وضع صيغتها النهائية على وجه السرعة. وتلاحظ أن التعليم إلزامي حالياً للأطفال حتى سن عشر سنوات فقط، مما يحدث فجوة بين السن التي ينتهي عندها التعليم الإلزامي والحد الأدنى لسن العمل^(٣٥). وتزيد هذه الفجوة من خطر تشغيل الأطفال واستغلالهم. وكما نوقش مع الحكومة، تقترح المقررة الخاصة الزيادة تدريجياً في سن التعليم الإلزامي. كما تشجع حكومة ميانمار على التصديق على اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨).

٧٧ - ويمثل التعليم تحدياً خاصاً في المجتمعات المحلية للمشردين، وكان أحد الشواغل الأساسية التي أثارها المشردون عند التحدث مع المقررة الخاصة. ففي ولاية كاشين، تحدث كثيرون عن الافتقار إلى التعليم الثانوي والعالي وانخفاض نوعية التعليم الابتدائي. وفي ولاية راخين، سلط أفراد من المجتمع المحلي لراخين الموجود في محيط سيتوي الضوء على المسافات الطويلة التي يتعين قطعها للوصول إلى مدرسة ثانوية. وفي المخيمات المخصصة للمجتمعات المحلية المسلمة في محيط سيتوي، ليست هناك سوى مدرسة ثانوية واحدة، مما يترك الكثيرين بدون فرصة للاستفادة من التعليم النظامي. وتلاحظ المقررة الخاصة أن أعداداً صغيرة من الطلاب المسلمين قادرة الآن على الذهاب إلى جامعة سيتوي، لكنها تؤكد على ضرورة توسيع إمكانية الحصول على التعليم بشكل كبير على جميع المستويات، بصرف النظر عن الدين أو الأصل الإثني.

٧٨ - وثمة حاجة أيضاً إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتضررة من النزاع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على ولاية راخين، حيث لا يمكن للمجتمعات المحلية المسلمة في عدة بلدات طلب العلاج الطبي الطارئ إلا في مستشفى سيتوي. وهذا يتطلب عملية إحالة مرهقة، وسفراً لعدة ساعات في كثير من الحالات، وفي أغلب الأحيان، حراسة تقدمها الشرطة. وأسفرت حالات تأخير في الحصول على العلاج الطارئ عن وفيات كان بالإمكان تجنبها، ويحتمل أن تقع وفيات أخرى إذا لم تُغيّر هذه السياسة.

٧٩ - ويعتبر الحصول بشكل آمن وفي الوقت المناسب على الرعاية الصحية أحد الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تكون متاحة للجميع دون تمييز. وكحد أدنى، يجب أن تكون لجميع الناس (بمن فيهم السكان الروهينغيا والأشخاص الذين لم يُتخذ قرار بشأن منحهم الجنسية)

(٣٥) الحد الأدنى الحالي لسن العمل هو ١٣ سنة، ولكن تم رفعه إلى ١٤ سنة في المشروع المعدل لقانون الطفل.

إمكانية الوصول الآمن إلى مستشفيات البلدات والمرافق الأخرى في حالات الطوارئ. وتلقت المقررة الخاصة ضمانات أثناء زيارتها بأنه سينظر في ذلك.

٨٠ - وينبغي إتاحة التمويل الكافي لقطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. ولذلك، ترحب المقررة الخاصة بالإشارات إلى أن اللجنة المالية المشكّلة حديثاً تعتزم تعديل الميزانية الاتحادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تخصيص مزيد من الأموال لهذه القطاعات الهامة. وتعتقد المقررة الخاصة أن الاستثمار في هذه المجالات هو استثمار مباشر في ازدهار ميانمار في المستقبل.

٨١ - ومع تواصل انفتاح ميانمار، سيصبح أثر المشاريع الإنمائية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بارزاً بشكل متزايد. ولا بد من التنمية من أجل زيادة الازدهار، ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك على حساب حقوق الإنسان. ولذلك، تؤكد المقررة الخاصة من جديد على الحاجة إلى شكل للتنمية المستدامة قائم على الحقوق ومركّز على الإنسان، ينطوي على مشاريع تم التخطيط لها والتحقق منها بعناية من أجل تعظيم الفوائد للجميع.

٨٢ - ومع حدوث زيادة في المشاريع المقترحة من الشركات المحلية والدولية، تؤكد المقررة الخاصة على ضرورة احترام حقوق المجتمعات المحلية المتضررة. فخلال زيارتها، التقت بامرأة متضررة من مشروع كبير أبلغت بأنها ستفقد بيتها، ولكن لم تقدّم لها أي معلومات أخرى. ويجب التشاور مع المجتمعات المحلية في إطار عملية هادفة في جميع مراحل المشاريع. ويجب أن تكون عمليات الإخلاء، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، متماشية مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية^(٣٦). وينبغي أن تنظر الحكومة في القيام بوقف جميع المشاريع الواسعة النطاق، وهي الفترة التي ينبغي فيها إجراء مشاورات شاملة وهادفة مع جميع أصحاب المصلحة وطلب المشورة في ما يتعلق باستعراض هذه المشاريع في ضوء المعايير الدولية.

٨٣ - ولا يزال أثر صناعة التعدين على المجتمعات المحلية (لا سيما تعدين اليشب) مسألة تبعث على القلق. ففي أيار/مايو ٢٠١٦، لقي ما لا يقل عن ١٣ شخصاً مصرعهم من جراء انهيار لنفايات ناتجة عن عملية لتعدين اليشب. وعلاوة على ذلك، يستمر تشريد الأفراد مع توسع المناجم دون القيام بتشاور أو تعويض كافيين. ولفت ممثلو المجتمع المدني الانتباه إلى "منطقة كارثة بيئية"، تعمل فيها شركات دون كثير اكتراث بسيادة القانون. كما يظل إدمان المخدرات سائداً في هذه المناطق ومناطق أخرى.

(٣٦) A/HRC/4/18، المرفق الأول.

٨٤ - وترحب المقررة الخاصة بالقرار المتخذ مؤخرا بتعليق إصدار وتجديد تراخيص استخراج الشب حتى يتم إصلاح الإطار القانوني. وترحب أيضا بزيارة أعضاء من وزارة الحفاظ على البيئة والغابات إلى مناطق التعدين ودعوتهم إلى تسوية أكوام النفايات لمنع وقوع مزيد من الانهيارات. ومع ذلك، لا بد من اتخاذ خطوات إضافية للتصدي لانتهاكات الحقوق المستمرة. وينبغي لجميع شركات التعدين أن تجري تقييمات شاملة، على النحو المطلوب في إجراءات تقييم الأثر البيئي التي اعتمدت مؤخرا. وظل التعدين معلقا خلال موسم الأمطار الأخير، وينبغي النظر في عدم السماح لشركات التعدين باستئناف عملها إلا بعد أن تقدم هذا التقييم. وفي المستقبل، ينبغي القيام باستمرار برصد الامتثال للخطط الناتجة عن العملية؛ ويمكن أن تقوم هيئة مشتركة مكونة من ممثلين عن المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة بأداء هذه المهمة. وينبغي النظر في ضمان أن تكون جميع التشريعات والأنظمة والتوجيهات السارية متاحة للجمهور وأن تراجع للتأكد من أنها تشمل حماية الحقوق البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

٨٥ - وسبق للمقررة الخاصة أن أبرزت أهمية الشفافية كي تتمكن المجتمعات المحلية من مساءلة أصحاب المصالح الخاصة وضمان احترام حقوقها^(٣٧). وترحب المقررة بنشر تقرير ميانمار الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤). وبما أنه من المقرر أن تقدم ميانمار تقريرا ثانيا في أوائل عام ٢٠١٧، تأمل المقررة الخاصة في أن يعين بسرعة الشخص الذي سيقود هذه العملية، على النحو الذي يقتضيه معيار المبادرة^(٣٨). وتؤكد من جديد أيضا أن التقرير المقبل ينبغي أن يتضمن معلومات تفصيلية تتعلق بصناعة الشب، بما في ذلك ملكية الانتفاع والشروط التعاقدية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في التصدي للفساد في القطاع^(٣٩).

٨٦ - ولا تزال الأرض تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لسبل كسب العيش لغالبية السكان. ولا تزال المقررة الخاصة ترى أن التعامل مع عمليات مصادرة الأراضي الماضية والمستمرة وإقامة إطار تنظيمي عادل وشفاف يتماشى مع المعايير الدولية تحديان من التحديات الأكثر إلحاحا بالنسبة للحكومة. ولذلك فهي ترحب بتشكيل لجنة الاستعراض المركزية المعنية

(٣٧) A/HRC/31/71، الفقرة ٦٩.

(٣٨) انظر: Extractive Industries Transparency Initiative, *The EITI Standard 2016* (Oslo, 2016), requirement 1.1 (b).

(https:eiti.org).

(٣٩) A/HRC/31/71، الفقرة ٦٩.

بالأراضي الزراعية المصادرة والأراضي الأخرى وهيئات مقابلة على المستويات المحلية. وقد أعادت اللجنة أكثر من ١٣ ٠٠٠ فدان (٥٢٦١ هكتارا) من الأراضي إلى أصحابها منذ إنشائها وتعهدت بحل جميع القضايا المعلقة في غضون ستة أشهر. ومع ذلك، يساور المقررة الخاصة القلق إزاء تعدد الهيئات التي يمكن أن يلجأ إليها المشتكون المحتملون (بما في ذلك اللجان البرلمانية المكلفة بالشكاوى)، الأمر الذي قد يؤدي إلى الالتباس. ولئن كانت المقررة ترحب بالمعلومات التي مفادها أن جميع الشكاوى المتعلقة بالأراضي ستحال إلى اللجنة المركزية، فهي تعتقد أنه ينبغي تقديم معلومات واضحة إلى الجمهور في جميع مراحل العملية.

٨٧ - ويجب أيضا القيام، على سبيل الأولوية، بتعديل الإطار القانوني الذي ينظم المسائل المتعلقة بالأراضي للحد من احتمالات وقوع المصادرات الجائرة في المستقبل. وترحب المقررة الخاصة بالخطوات المتخذة من أجل صياغة قانون شامل جديد للأراضي، بناء على السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي المعتمدة في عام ٢٠١٦. وتأمل أن يجري التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، في جميع مراحل عملية الصياغة. وينبغي أن يكفل القانون حماية الاستخدام العرفي للأراضي والموارد التي تديرها المجتمعات المحلية وأن يكون متسقا مع المعايير الدولية. ومع تزايد الاستثمار الأجنبي في ميانمار، تؤكد المقررة الخاصة على أن الشركات الخاصة، المحلية منها والدولية، تقع عليها مسؤولية عدم التسبب في انتهاكات حقوق الإنسان أو المساهمة فيها وكذلك تجنب أن تكون لها أية صلة مباشرة بهذه الانتهاكات. وتشجع جميع المؤسسات التجارية على احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمعايير الأخرى ذات الصلة، التي يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة لكفاءة المشاريع والعلاقات مع المجتمعات المحلية. وتلاحظ المقررة أيضا أن شركات دولية تنفذ عدة مشاريع مثيرة للجدل، وتدعو حكومات بلدانها الأصلية إلى الوفاء بواجباتهم في مجال حماية حقوق الإنسان، على النحو الذي طالب به مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٣١.

خامسا - التعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان

٨٨ - توصي المقررة الخاصة بأن تزيد ميانمار من تعاونها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. وترحب المقررة الخاصة بحلقة عمل اشتركت في تنظيمها مفوضية حقوق الإنسان ووزارة الخارجية بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتأمل في أن تؤدي إلى تصديق ميانمار بسرعة على العهد. وتأمل أيضا أن تصدق ميانمار على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

٨٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، خضعت ميانمار لعملية الاستعراض الدوري الشامل الثانية. وترحب المقررة الخاصة بموافقة ميانمار على ١٦٦ من أصل ٢٨١ توصية. وينبغي أن تنظر الحكومة في وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان من أجل دعم تنفيذ جميع التوصيات، بما فيها توصيات الآليات الأخرى لحقوق الإنسان.

٩٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، استعرضت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس لميانمار. وتحت المقررة الخاصة على التنفيذ الكامل لملاحظات اللجنة الختامية وتوصياتها^(٤٠) - وكثير منها يعالج المسائل المشار إليها في هذا التقرير.

٩١ - وتشدد المقررة الخاصة على أن التعجيل بإنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمنح له ولاية كاملة يمكن أن يساعد مساعدة حيوية الحكومة على التصدي لتحديات حقوق الإنسان المعقدة والواسعة النطاق التي تواجهها ميانمار حالياً. وتلاحظ أن المناقشات جارية وتأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بسرعة.

سادسا - الاستنتاجات

٩٢ - ترحب المقررة الخاصة بالتزام الحكومة بتعزيز التحول إلى النهج الديمقراطي، وتحقيق المصالحة الوطنية، والتنمية المستدامة، والسلام، وكذلك بالخطوات الهامة التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد. بيد أن الديمقراطية الفتية في ميانمار لا يمكن أن تتقدم إلا إذا كانت حقوق الإنسان مدمجة إدماجا كاملا في إطارها المؤسسي والقانوني والسياساتي. ويجب أن يكون بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان أولوية في الحاضر والمستقبل.

٩٣ - وبعد النشوة التي شُعر بها في أعقاب الانتخابات، لم يؤد واقع التحديات الواسعة النطاق التي تواجهها الحكومة الجديدة إلى انخفاض كبير في الشعور بالأمل في التغيير. ولذلك سيكون الاختبار الرئيسي لهذه الحكومة هو الاستفادة من الدعم الجماهيري الكاسح والزخم الحالي لإحراز تقدم في الاستجابة لأولويات حقوق الإنسان وإجراء المزيد من الإصلاحات.

(٤٠) CEDAW/C/MMR/CO/4-5.

٩٤ - وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة قد طلبت إلى المجتمع الدولي إعطاءها وقتا للعمل، تعترم المقررة الخاصة مواصلة المشاركة البناءة في الدعوة إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان. وستواصل أيضا محاسبة ميانمار على التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩٥ - وللمجتمع الدولي أيضا مسؤولية في هذا الصدد. فيجب على الجهات الفاعلة الدولية، وهي تسارع إلى إقامة علاقات سياسية أو اقتصادية أو تعزيزها، مواصلة إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في العلاقات التجارية والاستثمارية وغيرها من المجالات. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تقوم الجهات الفاعلة الداعمة للمشاريع الإنمائية في ميانمار، بصورة استباقية، بضمان احترام حقوق المجتمعات المحلية المتضررة. وبشكل أعم، ينبغي ألا تقوض الجهات الفاعلة الدولية أولويات حقوق الإنسان، على سبيل المثال، من خلال التزام الصمت عند مواجهة شواغل أو، في الحالات الأسوأ، التواطؤ في إدانة الانتهاكات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل مشاركا بشكل كامل في قضايا حقوق الإنسان، من خلال الرصد المتواصل، والدعوة والوسائل الأخرى، وتوفير الدعم اللازم للحكومة والجهات المعنية الأخرى من أجل القيام بالمزيد من الإصلاحات الديمقراطية تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٦ - ومن الأهمية بمكان أن تعمل جميع الجهات الفاعلة معا من أجل ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء ميانمار.

سابعاً - التوصيات

٩٧ - توصي المقررة الخاصة باتخاذ خطوات ملموسة، قبل تقديم تقريرها المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٧، لتنفيذ التوصيات الواردة أدناه.

٩٨ - فبغية دعم سيادة القانون وتعزيز الحيز الديمقراطي، تُشجّع حكومة ميانمار على ما يلي:

(أ) القيام بمراجعة شاملة للتشريعات والأحكام القانونية التي تحد من الحريات الأساسية وتتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين الأربعة المتعلقة بـ "حماية العرق والدين"، مع تحديد تواريخ مستهدفة واضحة؛

(ب) وضع عملية إصلاح تشريعي بجداول زمنية وعمليات تشاور واضحة من أجل ضمان الشفافية والمشاركة الكافية للمجتمع المدني والجمهور، ووضع آلية تدقيق لضمان الامتثال للمعايير الدولية؛

(ج) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين والكف فوراً عن اعتقال ومحكمة الأشخاص الذين يمارسون الحقوق الأساسية؛

(د) تقديم التعويض والدعم الكافين للسجناء السياسيين المفرج عنهم؛

(هـ) التوقف عن ممارسة الرقابة على المجتمع المدني وعن رصد، والقيام بشكل منهجي بالتحقيق والإنصاف فيما يتعلق بأي تهديدات أو أعمال ترهيب أو مضايقة لوسائل الإعلام والجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

٩٩ - وبغية معالجة الشواغل الفورية المتعلقة بالنزاع، ينبغي لحكومة ميانمار القيام بما يلي:

(أ) كفالة وصول الأمم المتحدة وشركائها ومنظمات المجتمع المدني بصورة منتظمة ومستقلة ويمكن التنبؤ بها إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية أينما كانوا؛

(ب) كفالة إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ونزيهة في ادعاءات الانتهاكات في مناطق النزاع، ومحكمة جميع الجناة ومعاقبتهم؛

(ج) الوقف الفوري لاستخدام الألغام الأرضية وتوسيع نطاق كل من عملية إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة وأنشطة وضع العلامات والتسييج؛

(د) الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛

(هـ) إجراء تعداد تحقيقي كامل لجميع الجنود القصر وضمان الإفراج عنهم؛

(و) ضمان زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام، ولا سيما في الأدوار القيادية، بتحديد ٣٠ في المائة كحصة تمثيلية دنيا، وإدماج المنظور الجنساني في الحوارات السياسية؛

(ز) ضمان المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني في عملية السلام.

١٠٠ - ومن أجل مكافحة التمييز ضد الأقليات، ينبغي لحكومة ميانمار القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ مجموعة شاملة من التدابير لمكافحة ومنع أعمال التحريض على التمييز والعداء والعنف ضد الأقليات، بما في ذلك قانون أو سياسة عامة لمكافحة التمييز، مع التقيد بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

- (ب) رفع حظر التحول والقيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين؛
- (ج) إلغاء جميع الأوامر والتعليمات المحلية التمييزية وغيرها من السياسات والممارسات المماثلة.
- ١٠١ - ومن أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، ينبغي لحكومة ميانمار أن تقوم بما يلي:
- (أ) كفالة حصول الجميع على خدمات مناسبة في مجالي الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، وخصوصاً في ولاية راخين، دون تمييز؛
- (ب) القيام بشكل استباقي بضمان إجراء مشاورات تشاركية وشاملة وهادفة بشأن المشاريع الإنمائية والنظر على النحو المناسب في جميع التعليقات الواردة؛
- (ج) القيام، بعد إجراء مشاورات مع المجتمع المدني والسكان المتضررين، بصياغة قانون أراض شامل يمثل للمعايير الدولية؛
- (د) تبسيط إجراءات تقديم الشكاوى الخاصة بالمنازعات على الأراضي والتأكد من تعميم المعلومات عن العملية على نطاق واسع لضمان عدم ازدواجية الإجراءات وتفادي الثغرات؛
- (هـ) التصديق على الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) والقيام بشكل تدريجي برفع سن التعليم الإلزامي من عشرة أعوام إلى ١٤ عاماً على الأقل.
- ١٠٢ - ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ينبغي لحكومة ميانمار القيام بما يلي:
- (أ) التعجيل بإنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ميانمار بولاية كاملة؛
- (ب) التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- ١٠٣ - وعلى المدى الطويل، ينبغي لحكومة ميانمار أن تنفذ التوصيات التالية في إطار المجالات التالية:

ترسيخ حقوق الإنسان في إطار إصلاحات ديمقراطية إضافية

(أ) مواصلة الإصلاحات القضائية وتدريب وبناء قدرات العاملين في الجهاز القضائي؛

(ب) الشروع في عملية تشاور مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مراجعة الدستور وتعديله لجعله يتماشى مع المعايير الدولية؛

التعامل مع مرحلة ما بعد النزاع وتعزيز بناء السلام

(ج) وضع برنامج للدعم الشامل للضحايا والناجين من العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع، يشمل الاحتكام إلى القضاء، والاستفادة من الخدمات الصحية، والرعاية النفسية الاجتماعية، والدعم الاجتماعي - الاقتصادي؛

(د) وضع استراتيجية وجدول زمني للقيام بشكل شامل برسم خرائط لأماكن وجود الألغام وإزالتها. والبدء في أنشطة منظمة للتثقيف بشأن مخاطر الألغام من أجل المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة؛

(هـ) وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة من خلال تعزيز عملية تحديد السن في إجراءات التجنيد، وتحسين تطبيق طرائق المساءلة الموجودة، والوصول دون عائق إلى جميع القوات المسلحة ورصدها ومراقبتها بشكل مستقل؛

ضمان احترام أكبر لحقوق الأقليات

(و) تسوية الوضع القانوني للمقيمين بصفة اعتيادية في ميانمار، وكفالة حصولهم، على قدم المساواة مع غيرهم، على الجنسية عن طريق عملية غير تمييزية، ومراجعة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢ وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية؛

(ز) القيام، في ولاية راخين، بالتصدي للتحديات الطويلة الأمد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة، وتعزيز المصالحة والاندماج بين المجتمعات المحلية؛

(ح) القيام بتدابير وقاية وتثقيف وتوعية شاملة، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتمييز، وتعزيز الحوار بين الأديان والطوائف.

إعمال المزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(ط) مراجعة التشريعات والأنظمة والاتفاقات التي تنظم الصناعات الاستخراجية والمشاريع الإنمائية الرئيسية على نحو يتماشى مع الالتزام بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان أن تضطلع الأطراف الثالثة بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، بوسائل منها كفالة القيام بالتقييمات البيئية الواجبة والتشاور المناسب مع المجتمعات المحلية المتضررة والشفافية.

١٠٤ - وتدعو المقررة الخاصة جميع المستثمرين والأعمال التجارية إلى التقييد بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمعايير الأخرى ذات الصلة. وينبغي للدول الأصلية للشركات الدولية العاملة في ميانمار أن تكفل قيام الشركات بواجبها في حماية حقوق الإنسان تمثيا مع المبادئ التوجيهية.

١٠٥ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ينبغي لحكومة ميانمار القيام بما يلي:

(أ) مواصلة التعاون البناء مع النظام الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) الانضمام إلى الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

١٠٦ - وينبغي للمجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) مواصلة إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في جميع تعاملاته مع ميانمار؛

(ب) مواصلة تقديم المساعدة والدعم اللازمين لتعزيز الإصلاحات. بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.